الأمم المتحدة

A/67/L.16*

الجمعية العامة

Distr.: Limited

23 November 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تايلند، تركيا، توغو، توفالو، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، طاجيكستان، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مصر، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان: مشروع قرار

الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٦/١٣ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القراران ٢٠٤١ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٢٠٦٩ (٢٠١٢) المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

261112 231112 12-59928 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد تأكيد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ تسلم مرة أخرى بترابط التحديات التي تواجهها أفغانستان، وإذ تعيد تأكيد أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات يعزز كل منها الآخر، وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات على نحو متسق،

وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل تجاه أفغانستان، بهدف تعزيز تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني وفقا لعملية كابل، وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع المتغير لوجود المجتمع الدولي،

وإذ ترحب باستنتاجات المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان[(١)] الذي عقد في بون، ألمانيا، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حيث أُعلن أن العملية الانتقالية، التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ينبغي أن يليها عقد للتحول (٢٠١٥-٢٠٢٤)، توطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز دولة مستدامة تؤدي كامل مهامها في خدمة شعبها،

وإذ ترحب أيضا بإعلان طوكيو[(٢)] الذي اعتُمد في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي عقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، بما في ذلك إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة[(٣)]، الذي يؤكد الشراكة القائمة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على أساس الالتزامات المتبادلة،

وإذ ترحب بعقد المؤتمر المتعلق بالأمن والتعاون في قلب آسيا الذي عُقد في إسطنبول، تركيا، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وبمؤتمر قلب آسيا الوزاري الذي عُقد على سبيل المتابعة في كابل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإذ تؤيد هذين المؤتمرين اللذين تم في أولهما إطلاق عملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان[(٤)] وتم في الثاني الدفع قدما بالعملية التي قامت في إطارها أفغانستان

---

(١) A/66/597-S/2011/762، المرفق.

(٢) A/66/867-S/2012/532، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) A/66/601-S/2011/767، المرفق.

وشركاؤها الإقليميين، بدعم من المجتمع الدولي، بتأكيد التزامهم بتعزيز الأمن الإقليمي والتعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، عبر سبل منها تعزيز الحوار الإقليمي وتدابير بناء الثقة، وإذ تتطلع إلى الاجتماعات المقبلة للعملية، ولا سيما الاجتماع الوزاري المقبل الذي سيعقد في آستانا في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وإذ ترحب بالجهود التي بُذلت مؤخرا لوضع مزيد من تدابير بناء الثقة في مجالات إدارة الكوارث، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة المخدرات، والغرف التجارية، وفرص التجارة، والبنى التحتية الإقليمية، والتعليم، وإذ تشير إلى أن القصد من عملية إسطنبول هو أن تكمل الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية بالفعل وأن تتعاون معها، لا أن تكون بديلا عنها، وبالأخص فيما يتعلق بأفغانستان،

وإذ تسلم بأهمية مساهمة شركاء الجوار والشركاء الإقليميين في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وكذلك مساهمة المنظمات الإقليمية في هذا المسعى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وإذ تؤكد على الأهمية البالغة لتعزيز التعاون الإقليمي كوسيلة فعالة لتعزيز الأمن والحكم والتنمية في أفغانستان، وإذ تحيط علما، في هذا الصدد، بمبادرة مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، بما في ذلك مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان الذي عُقد في دوشانبي، طاجيكستان، في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، وإلى مؤتمر قمة دلهي للاستثمار المعني بأفغانستان الذي عُقد في نيودلهي في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى توصياته الهادفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاع الخاص والشراكات في أفغانستان، وإلى المبادرات الجاري تنفيذها تحت مظلة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغير ذلك من المبادرات ذات الصلة الهادفة إلى زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع أفغانستان في مجالات من قبيل تعزيز التبادل التجاري، والربط بين النقاط الواقعة على طول طرق التجارة التاريخية بواسطة البنى التحتية، وإمدادات الطاقة، والنقل، والإدارة المتكاملة للحدود،

وإذ تشدد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة أفغانستان والبلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن نقل كامل المسؤولية عن الأمن في أفغانستان إلى الحكومة بشكل تدريجي في شتى أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وإذ ترحب بالتنفيذ الجاري للشرائح الثلاث الأولى من العملية الانتقالية، وإذ تتطلع إلى إنجازها على مراحل في سائر أنحاء البلد وإلى بلوغ محطة الإنجاز الرئيسية المتمثلة في أن تكون جميع المناطق قد دخلت العملية الانتقالية بحلول منتصف عام ٢٠١٣ وتكون حكومة

أفغانستان قد تولت كامل المسؤولية عن الأمن على نطاق البلد بأسره، وإذ تشدد على الدور الذي تواصل قوة المساعدة أداءه، دعما للحكومة وتعزيزا للانتقال المتسم بالمسؤولية وعلى أهمية تعزيز القدرات العملياتية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية، وإذ تؤكد التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل، فيما بعد عام ٢٠١٤، بدعم مواصلة تطوير قوات الأمن الأفغانية الوطنية، بما يشمل التدريب، ودعم قدرتها على مجابهة الأخطار التي تهدد أمن أفغانستان باستمرار وإضفاء الطابع المهني عليها، بهدف إرساء السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام،

وإذ ترحب بالإعلان المتعلق بأفغانستان الصادر في مؤتمر قمة شيكاغو في ٢١ أيار/مايو عن رئيس أفغانستان ورؤساء الدول المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والذي يؤكد الالتزام الطويل الأجل من جانب البلدان المساهمة في قوة المساعدة تجاه إدامة السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤، وإذ تشير إلى مسؤولية حكومة أفغانستان عن الاحتفاظ بقوات أمن وطنية أفغانية بالحجم والمقدرة المطلوبين بدعم من المجتمع الدولي، وإذ ترحب، في هذا السياق، بقرار المجتمع الدولي في مؤتمر بون، الاستمرار في دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتدريبها وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وإذ ترحب بما أكد عليه إعلان مؤتمر قمة شيكاغو بخصوص الإنفاق على قوات الأمن الوطنية الأفغانية، مع كونه مفهوما بشكل واضح أن المفترض هو أن تتولى حكومة أفغانستان، في موعد أقصاه عام ٢٠٢٤، كامل المسؤولية عن الإنفاق على قواتها الأمنية، وإذ ترحب أيضا بقرار حكومة أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي أن تعمل المنظمة على استمرار تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتوجيهها ومساعدتها بعد عام ٢٠١٤،

وإذ ترحب أيضا بالعملية التي يتم في إطارها الدخول في شراكات استراتيجية طويلة الأجل وإبرام اتفاقات أخرى بين أفغانستان وشركائها الإقليميين والدوليين، لكي تنعم أفغانستان بالسلام والاستقرار والازدهار،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، وبخاصة استمرار الأنشطة الإجرامية والإرهابية المتسمة بالعنف التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والمجرمين، بمن فيهم الأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية على صعد منها الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية ومكافحة الفساد والتعجيل بإصلاح قطاع العدل وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٩٨٨ (٢٠١١)

و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية والعودة الآمنة والطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التصاعد المستمر لأعمال العنف في أفغانستان، وإذ تعرب عن إدانتها الشديدة لجميع الهجمات العنيفة، وإذ تسلم، في ذلك الصدد، بالأخطار المثيرة للجزع التي ما زالت تشكلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير الشرعية، وبالتحديات فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير الشرعية مسؤولة عن الغالبية العظمى من الخسائر في أرواح المدنيين في أفغانستان، وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ تسلم بالتقدم الملحوظ الذي تواصل قوة المساعدة بموجب الإذن الممنوح لها من مجلس الأمن والقوات الدولية الأخرى إحرازه في كفالة حماية السكان المدنيين وفي الحد من الإصابات بين المدنيين، وإذ تهيب بهذه القوة أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا الصدد، وبخاصة عن طريق الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات والقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تحقيقات مشتركة فيها،

وإذ تلاحظ أهمية أن تكون الحكومة الوطنية شاملة للجميع وممثلة للتنوع العرقي للبلد وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

١ - **تشدد** على الدور الأساسي والمحايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها للأمين العام وممثله الخاص لكل الجهود التي يبذلانها في هذا الصدد وتأييدها القوي لتلك الجهود، وتعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٤١ (٢٠١٢)، وتؤكد على الدور القيادي والتنسيقي الذي تقوم به بعثة المساعدة على صعيد السعي إلى زيادة تحسين اتساق الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، مسترشدة في ذلك بمبدأ تعزيز تولي أفغانستان زمام الأمور والقيادة، وتعرب عن تقديرها، في هذا الصدد، للأمين

العام لإجرائه الاستعراض الشامل لأنشطة بعثة المساعدة وفقا للفقرة ٤٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، وتحيط علما على النحو الواجب بالنتائج التي وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٢ عن أفغانستان[٥]؛

٢ - **ترحب** بتقارير الأمين العام[٦] وبالتوصيات الواردة فيها؛

٣ - **تتعهد بأن تواصل دعمها** لأفغانستان حكومة وشعبا في السعي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية خالية من الإرهاب والمخدرات وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

٤ - **تعرب عن تقديرها** لتجديد حكومة أفغانستان التزاماتها تجاه الشعب الأفغاني ولتجديد المجتمع الدولي التزاماته تجاه أفغانستان، وهو ما أُعرب عنه في إعلان طوكيو[٢] وفي إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة[٣]، مع الاستفادة من استنتاجات المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان[١]، الذي عُقد في بون، بما في ذلك إعلان أن العملية الانتقالية، التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ينبغي أن يليها عقد للتحول (٢٠١٥-٢٠٢٤)، توطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز دولة مستدامة تؤدي كامل مهامها في خدمة شعبها، وتكرر الإعراب عن تقديرها، في هذا الصدد، لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، وللبرامج الوطنية ذات الأولوية، بما تنطوي عليه من تركيز على التنمية الاقتصادية وتوليد الإيرادات وخلق فرص العمل والحكم والتنمية البشرية، وتشدد على ضرورة الاستمرار في تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية على مراحل متتالية؛

٥ - **تحيط علما مع التقدير** بالأفكار التي قدمتها حكومة أفغانستان في وثيقتها الاستراتيجية المعنونة ”نحو الاعتماد على الذات: رؤية استراتيجية لعقد التحول“[٧]؛

٦ - **ترحب** ببذل حكومة أفغانستان مزيدا من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقر، في ذلك الصدد، بالعمل الهام الذي ينجز عن طريق آلية التنسيق المشتركة بين الوزارات ودورها في تحديد أولويات استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وتنفيذها وإنجاز البرامج الوطنية ذات الأولوية؛

٧ - **تشجع** جميع الشركاء على دعم عملية كابل بطريقة بناءة، استنادا إلى شراكة دولية عميقة واسعة النطاق من أجل زيادة تولي الأفغان المسؤولية وزمام الأمور في

---

(٥) A/66/728-S/2012/133.

(٦) A/66/604-S/2011/722 و A/66/728-S/2012/133 و A/66/855-S/2012/462 و A/67/354-S/2012/703.

(٧) انظر S/2012/533.

مجالات الأمن والحكم والتنمية، بغية إحلال الأمن والرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازين التي ينص عليها الدستور التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي بما يتيح لحكومة فعالة تخضع للمساءلة إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

٨ - **تعرب عن تأييدها** لمواصلة حكومة أفغانستان الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد تكفلها بذلك، وتؤكد الضرورة الماسة لتوليها زمام الأمور واضطلاعها بالمساءلة في جميع ميادين الحكم ولتحسين قدراتها المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونة على نحو أكثر فعالية؛

الأمن والعملية الانتقالية

٩ - **تكرر مرة أخرى** الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها من جراء استمرار أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير الشرعية والمجرمين، بمن فيهم الأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١)؛

١٠ - **تدين بأشد العبارات** جميع أعمال العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاغتيالات التي تشمل الشخصيات العامة وعمليات الاختطاف والاستهداف العشوائي للمدنيين والهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية واستهداف القوات الأفغانية والدولية التي تترتب عليها آثار ضارة في الجهود المبذولة من أجل إرساء الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، وتدين أيضا استخدام حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير الشرعية للمدنيين دروعا بشرية؛

١١ - **تؤكد** ضرورة مواصلة حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق في التصدي لهذه الأعمال التي تشكل خطرا يهدد السلام والاستقرار في أفغانستان والعملية الديمقراطية والإنجازات واستمرار تنفيذ عملية التنمية في أفغانستان وتدابير المعونة الإنسانية، وتهيب بجميع الدول الأعضاء عدم توفير أي شكل من أشكال الملاذ الآمن أو الدعم المالي والمادي والسياسي لهذه الجماعات؛

١٢ - **تعرب عن بالغ أسفها**، في هذا الصدد، للخسائر في أرواح المدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين الآخرين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية وبعثة المساعدة وأفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وما يلحق بهم من أضرار مادية من جراء تلك الأعمال، وتحيي ذكرى جميع من فقدوا أرواحهم؛

١٣ - **تؤكد** أهمية توفير الأمن الكافي، وتهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل، بمساعدة المجتمع الدولي، التصدي للأخطار التي تهدد أمن أفغانستان واستقرارها، وتثني على قوات الأمن الوطنية الأفغانية وشركائها الدوليين لما يبذلونه من جهود في هذا الصدد؛

١٤ - **تلاحظ** أن المسؤولية عن توفير الأمن وحفظ القانون والنظام في جميع أرجاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي، وتؤكد أهمية مواصلة تعزيز القدرات العملياتية لقوات الأمن الأفغانية، في جميع مقاطعات أفغانستان، وفقا للأهداف المتوخاة من العملية الانتقالية؛

١٥ - **تعرب عن تأييدها** للهدف الذي تسعى حكومة أفغانستان إلى تحقيقه، حسبما أيده مجلس التنسيق والرصد المشترك، المتمثل في أن يتوافر لقوات الأمن الوطنية الأفغانية ما يلزم من قوام وقدرة عملياتية لكي تتسلّم كامل المسؤولية الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية في جميع المقاطعات بحلول أواخر عام ٢٠١٤، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لتعزيز الأمن ومواصلة تقديم الدعم بتوفير التدريب والمعدات والمساهمة في تمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية للاضطلاع بمهمة إحلال الأمن في بلدها، وتشدد على أهمية إعلان مؤتمر قمة شيكاغو وغيره من الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الإقليميين والدوليين في هذا الصدد؛

١٦ - **ترحب** بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية الأمنية التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١١، حسبما اتفقت عليه حكومة أفغانستان والبلدان المشاركة في قوة المساعدة، وتثني على التنفيذ الجاري للشرائح الثلاث الأولى من من عملية التحول، فبانتهائها سيكون ٧٥ في المائة من سكان أفغانستان يعيشون في مناطق تتولى فيها قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الأمن، وتتطلع إلى إتمام مراحل العملية في سائر أجزاء البلد، وإلى بلوغ محطة الإنجاز الرئيسية المتمثلة في أن تكون جميع المناطق قد دخلت العملية الانتقالية بحلول منتصف عام ٢٠١٣ وتكون قوات الأمن الوطنية الأفغانية قد تولت كامل المسؤولية عن الأمن على نطاق البلد بأسره، وترحب أيضا بالتزام الشركاء الدوليين لأفغانستان بدعم

الحكومة في تهيئة الظروف اللازمة لإنجاز التحوّل وبمواصلة دعم العملية الانتقالية وصولا إلى النقطة التي تصبح فيها قوات الأمن الوطنية الأفغانية والشرطة الوطنية الأفغانية قادرتين تماما على الوفاء بالاحتياجات الأمنية للبلد، بما في ذلك إرساء النظام العام وإنفاذ القانون وتأمين حدود أفغانستان وصون الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، وتهيب بالدول الأعضاء أن تواصل دعم العملية الانتقالية بمواصلة توفير ما يلزم من دعم مالي وتقني؛

١٧ - **ترحب** أيضا في هذا الصدد بوجود قوة المساعدة وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتعرب عن تقديرها لهما للدعم الذي قدماه إلى الجيش الوطني الأفغاني وللمساعدة المقدمة للشرطة الوطنية الأفغانية من الشركاء الدوليين، ولا سيما المساعدة المقدمة من منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها التدريبية في أفغانستان، ومن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، ومن قوة الدرك الأوروبي، ولبرامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع في ضوء العملية الانتقالية على زيادة التنسيق عند الاقتضاء؛

١٨ - **ترحب** كذلك بالتزام حكومة أفغانستان، بغية كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف المؤاتية لإرساء سيادة القانون بصورة فعالة، بمواصلة تنفيذ استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية والخطة الوطنية للشرطة التي ترتكز عليها، إلى جانب العمل الذي تقوم به وزارة الداخلية الأفغانية والمجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة لوضع خطة عشرية للشرطة الأفغانية، مع التركيز على جملة أمور من بينها الخفارة المجتمعية لإكساب قوات الشرطة مزيدا من الخضوع للمساءلة وسرعة التلبية، وتحسين أدائها في مجالات الكشف عن الجريمة ومنعها، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وذلك من أجل بناء قوات شرطة قوية ذات طابع مهني تتطور لتصبح قوة مدنية لإنفاذ القانون تتسم بالاستدامة والمصداقية والخضوع للمساءلة، وتتمتع بالقدرة على تقديم الخدمة الشرطية لشعب أفغانستان في إطار نظام أوسع لسيادة القانون، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الجارية في وزارة الداخلية، بما في ذلك تنفيذ خطة عملها لمكافحة الفساد وتنمية القدرات القيادية، ومن أجل النهوض بمستوى الشرطة الوطنية الأفغانية على نحو تدريجي، عن طريق الدعم المالي والتقني اللازم الذي يواصل المجتمع الدولي تقديمه؛

١٩ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تساهم في القوة بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى وأن توفر الدعم الكافي لتطوير أفرقة تعمير المقاطعات بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان والبعثة، وتعرب عن تقديرها لها لما قامت به في هذا الصدد؛

٢٠ - **تلاحظ**، في سياق النهج الشامل والعملية الانتقالية الجارية، أنه لا يزال من المهم كفالة التآزر بين أهداف البعثة والقوة، وتشدد، بصفة خاصة، على أن إقامة علاقات

مدنية وعسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، وعلى جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها لا تزال ضرورية لضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس مختلف الولايات والمزايا النسبية للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري الموجودة في أفغانستان؛

٢١ - **تحث** السلطات الأفغانية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية وضمان أمنهم وحرية تنقلهم ووصولهم بأمان ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية أو الإنسانية، وتلاحظ الجهود المبذولة لوضع قواعد تنظيمية لشركات الأمن الخاصة العاملة في أفغانستان؛

٢٢ - **تسلم** بالجهود التي بذلتها السلطات الأفغانية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، لتقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة، وتهيب بالسلطات الأفغانية أن تواصل بذل الجهود في هذا الصدد؛

٢٣ - **تعرب عن تقديرها** لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم في برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج في مختلف أنحاء البلد وفي ظل امتلاك القوى الأفغانية لزمام الأمور، مع الحرص على التنسيق والاتساق مع سائر الأنشطة ذات الصلة، وترحب بمواصلة الحكومة عزمها على العمل بهمة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتؤكد أهمية كل الجهود المبذولة لإيجاد فرص وافية لإدرار الدخل بطرق قانونية، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي لهذه الجهود؛

٢٤ - **لا تزال يساورها بالغ القلق** إزاء المشكلة الناجمة عن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب التي لا تزال قائمة وتشكل خطرا كبيرا على السكان وعائقا رئيسيا أمام استئناف الأنشطة الاقتصادية وجهود الإنعاش والتعمير؛

٢٥ - **ترحب** بالتقدم المحرز عن طريق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤيد حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى الوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٨] والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنسقه الأمم المتحدة وتدمير جميع

(٨) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2056, No. 35597.

المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتقر بضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في هذا الصدد؛

٢٦ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في الوفاء بالتزاماتها على صعيد الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تقديم المساعدة للضحايا، وتطهير المناطق التي توجد بها ألغام أرضية ومخلفات ذخائر عنقودية، وتدمير المخزونات، واتخاذ تدابير في مجالي الدعوة والحد من المخاطر، وتؤكد على أهمية الاستمرار في إحراز التقدم في هذا الصدد؛

السلام والمصالحة وإعادة الإدماج

٢٧ - **ترحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان للمضي قدما بعملية السلام والمصالحة، بما في ذلك من خلال المجلس الأعلى للسلام وتنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، من أجل تفعيل حوار شامل تقوده أفغانستان بشأن المصالحة والمشاركة السياسية على النحو الوارد في البيان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عُقد في كابل في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الحوار مع كل من ينبذ العنف، ولا تربطه أي صلة بالمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تنظيم القاعدة، ويحترم الدستور، بما في ذلك أحكامه المتصلة بحقوق الإنسان، وبخاصة ما يتعلق بحقوق المرأة، ولديه الإرادة للمشاركة في بناء أفغانستان تنعم بالسلام، وعلى النحو المفصل في المبادئ والنتائج الواردة في استنتاجات مؤتمر بون[1]، التي حظيت بتأييد حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، في احترام كامل لتنفيذ التدابير والإجراءات التي وضعها مجلس الأمن في قراريه ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١)، وكذلك قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة، مع الإهابة بجميع الدول المعنية أن تواصل القيام بدورها في عملية السلام، والتسليم بما تخلفه الهجمات الإرهابية من أثر على الشعب الأفغاني وما تشكله من تهديد لفرص التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛

٢٨ - **تكرر تأكيد** التزامها الراسخ بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة، وفقا لبيان كابل واستنتاجات مؤتمر بون، وفي إطار الدستور الأفغاني وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٩٨٨ (٢٠١١) وغيرهما من القرارات المتخذة في هذا الصدد؛

٢٩ - **ترحب** بتعيين الرئيس الجديد للمجلس الأعلى للسلام في نيسان/أبريل ٢٠١٢ كخطوة هامة في عملية السلام التي تتم في ظل تولّي القوى الأفغانية القيادة وامتلاكها زمام الأمور، وكخطوة هامة في عملية المصالحة؛

٣٠ - **تهيب** بجميع الدول والمنظمات الدولية المعنية مواصلة المشاركة في عملية السلام التي تقودها أفغانستان، وتسلم بما تتركه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني وبالخطر الذي تشكله على آفاق التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛

٣١ - **تشدد** على أن جهود المصالحة وإعادة الإدماج ينبغي أن تتم بدعم ومشاركة من جميع الأفغانيين، بما يشمل المجتمع المدني والأقليات والجماعات النسائية، وهو ما جرى التشديد عليه مؤخرا في استنتاجات مؤتمر بون وفي إعلان طوكيو؛

٣٢ - **تهيب** بحكومة أفغانستان أن تكفل تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج على نحو شامل، بغض النظر عن النوع الجنساني والمركز الاجتماعي، وبما يتسق مع الدستور الأفغاني والتزامات أفغانستان القانونية الدولية، مع الحرص على تمتع جميع الأفغان بحقوق الإنسان وعلى التصدي للإفلات من العقاب؛

٣٣ - **ترحب** بإنشاء الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج، وتذكر بالالتزامات المعلنة في مؤتمري لندن وكابل، وتشجع المجتمع الدولي على مساعدة حكومة أفغانستان في ما تبذله من جهود في هذا الصدد بطرق منها مواصلة تقديم الدعم والتبرعات للصندوق الاستئماني؛

٣٤ - **تسلم** بتزايد عدد الأفراد الذين انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وتشجع على بذل المزيد من الجهود لمعالجة ما تبقى من تحديات تواجه في التنفيذ، بسبل منها وضع آلية ملائمة للفرز وكفالة ربط ذلك العمل بجهود أوسع نطاقا للتصدي للتراع وتسوية المظالم على الصعيد المحلي، وتشجع أيضا المجتمع الدولي على دعم هذا الجهد الذي تقوده أفغانستان؛

الحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان

٣٥ - **تشدد** على أن الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل الأساس لبناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة، وتلاحظ أهمية بناء قدرة حكومة أفغانستان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإرساء سيادة القانون والحكم الرشيد على نحو فعال خاضع للمساءلة؛

ألف - الديمقراطية

٣٦ - **تسلم** بأهمية إجراء انتخابات حرة نزيهة موثوقة آمنة تتسم بالشفافية وشاملة للجميع باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية نحو توطيد الديمقراطية لجميع الأفغان، وتؤكد

مسؤولية السلطات الأفغانية في هذا الصدد، وتؤكد أيضا ضرورة التحضير للانتخابات بشكل منظم وفي الوقت المناسب، وتسلم بالجهود المبذولة في هذا الصدد من قبل حكومة أفغانستان، وتهيب بالحكومة أن تواصل أعمالها التحضيرية، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، بما في ذلك إصدار المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٦ تموز /يوليه ٢٠١٢، وترحب أيضا بقيام اللجنة الانتخابية المستقلة بعد ذلك بإعلان تاريخ الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات المقبلة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتذكر بالدور القيادي الذي تضطلع به بعثة المساعدة في تنسيق هذه الجهود، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للحكومة والمؤسسات الأفغانية المعنية؛

٣٧ - **تذكر** بالتزام حكومة أفغانستان، المعرب عنه في مناسبات كان آخرها مؤتمر طوكيو، بتعزيز العملية الانتخابية في أفغانستان وتحسينها عبر سبل منها إجراء إصلاحات انتخابية طويلة الأجل، وذلك لضمان أن تتسم الانتخابات في المستقبل بالشفافية والمصداقية والشمول والديمقراطية، وتعيد تأكيد ضرورة قيام مؤسسات ديمقراطية معززة وشفافة واحترام الفصل بين السلطات وترسيخ الضوابط والموازين الدستورية وضمان حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها لكي يسود السلام في أفغانستان في المستقبل؛

باء - العدالة

٣٨ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدالة وبالالتزام بتحسين سبل الاستفادة من إقامة العدل في جميع أنحاء أفغانستان الذي تعهدت به الحكومة في مؤتمر كابل، وتحث الحكومة على إتمام البرنامج الوطني ذي الأولوية لإرساء القانون وتوفير العدالة للجميع دون تأخير، بالتنسيق مع المنظمات والإدارات الحكومية المعنية، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذه المجالات بأسلوب منسق؛

٣٩ - **تنوه** بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء فيما يتعلق بالصحة البدنية والعقلية؛

٤٠ - **ترحب** ببذل حكومة أفغانستان مزيدا من الجهود، بدعم من بعثة المساعدة والمجتمع الدولي والشركاء الآخرين، بما في ذلك اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، في مجال حماية وتعزيز ومنع انتهاك حقوق الإنسان لجميع المحتجزين في جميع السجون ومراكز الاحتجاز الأفغانية، وفقا للدستور الأفغاني والقوانين الأفغانية والالتزامات الدولية، وتشجع

الحكومة على ذلك، وترحب بتعاون الحكومة وبالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوفير الدعم في هذا الصدد، وتحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير البعثة المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١[٩]، وتشير إلى التقدّم المحرز في هذا الصدد، وتكرر تأكيد أهمية احترام سيادة القانون واتباع العمليات والإجراءات القانونية المرعية؛

٤١ - **ترحب** بالتزام حكومة أفغانستان بإتاحة المجال لوصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان دون إعاقة، وتشدد على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية، وتدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حسب الانطباق، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

جيم - الإدارة العامة

٤٢ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إعمال سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة، وفقا لعملية كابل وإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، على الصعيدين الوطني ودون الوطني على السواء، بدعم من المجتمع الدولي، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والالتزامات التي أعلنتها في هذا الصدد في مناسبات كان آخرها مؤتمر طوكيو، وتؤكد أهمية اتخاذ إجراءات تتسم بالشفافية في تعيين وترقية موظفي الخدمة المدنية، وتواصل تشجيع الحكومة على الاستفادة بشكل فعال من الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا؛

٤٣ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، على مساعدة حكومة أفغانستان في جعل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل جميع القطاعات وعلى تنسيق جهوده مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٤٤ - **تكرر تأكيد** أهمية أن يدعم بناء المؤسسات إرساء اقتصاد يستند إلى سياسات اقتصاد كلي سليمة وقطاع مالي يوفر الخدمات إلى جهات عدة منها المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ووضع قواعد شفافة لتنظيم الأعمال التجارية وإقرار المساءلة وأن يسهم في ذلك، ويشدد على الصلة بين تحقيق النمو الاقتصادي، بسبل منها مشاريع الهياكل الأساسية، وإنشاء فرص العمل في أفغانستان؛

---

(٩) ”معاملة الأشخاص الموجودين قيد الاحتجاز الأفغاني لأسباب متصلة بالنزاع“، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كابل، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٤٥ - **تذكر** بتصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٠]، وتكرر الإعراب عن تقديرها لالتزامات حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد التي أعلنتها في مؤتمر طوكيو، وتدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للوفاء بتلك الالتزامات من أجل إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، بما في ذلك إصدار المرسوم الرئاسي في تموز/يوليه ٢٠١٢، وترحب أيضا بمواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم لأهداف أفغانستان على صعيد الحكم، وتلاحظ في الوقت ذاته مع بالغ القلق آثار الفساد فيما يتعلق بالأمن والحكم الرشيد ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٤٦ - **ترحب** بمبادئ الشراكة الفعالة الواردة في البيان الصادر عن مؤتمر كابل وفي إعلان طوكيو، وتدعو في هذا السياق إلى التنفيذ الكامل للالتزامات بتخصيص الموارد الدولية وتوزيعها عن طريق ميزانية حكومة أفغانستان على نحو متوافق مع الأولويات الأفغانية، كما هو منصوص عليه في إعلان طوكيو للمساءلة المتبادلة؛

٤٧ - **ترحب أيضا** بسياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، وتؤكد أهمية إنشاء مؤسسات وجهات فاعلة أكثر وضوحا ومساءلة وقدرة على الصعيد دون الوطني في الحد من المجال السياسي المتاح للمتمردين، وتشدد على أهمية مواكبة عملية كابل بتنفيذ برامج وطنية على الصعيد دون الوطني، وتشجع على بناء قدرات المؤسسات المحلية وتمكينها بطريقة تدريجية ومستدامة ماليا، وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لسلطات المقاطعات بصورة منتظمة يمكن التنبؤ بها وإلى مواصلة المجتمع الدولي والبعثة تقديم الدعم البالغ الأهمية؛

٤٨ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل لإصدار سندات الملكية، يشمل التسجيل الرسمي لجميع الممتلكات وتعزيز أمن حقوق الملكية، بما في ذلك للنساء، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

دال - حقوق الإنسان

٤٩ - **تشير** إلى أن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في الدستور الأفغاني يعد إنجازا سياسيا كبيرا، وتدعو إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي نوع من أنواع التمييز، وتؤكد ضرورة التنفيذ التام

(١٠) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

لأحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان، وفقا للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي الساري، وبالأخص الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا؛

٥٠ - **تنوه** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في إشاعة احترام حقوق الإنسان وتشجع تلك الجهود، وتعرب عن قلقها مما ينجم عن أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير الشرعية والمجرمين من آثار تعرقل التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك تمتّع الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية بتلك الحقوق، وتضر بقدرة الحكومة على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد بوقوع حالات انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التسامح والحرية الدينية على النحو الذي يكفله الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي؛

٥١ - **تثني** على حكومة أفغانستان لمساهمتها النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدعو إلى استمرار مشاركة المجتمع المدني الأفغاني على نحو نشط في هذه العملية، وتشجع على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعد في هذا الصدد في الوقت المناسب؛

٥٢ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ التام للقانون المتعلق بوسائط الإعلام، في حين تلاحظ مع القلق وتدين استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف، مثل حالات اختطاف الصحفيين بل وقتلهم على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٥٣ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتؤكد ضرورة ضمان مركزها الدستوري وتنفيذ ولايتها بالتركيز على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان لتعزيز وعي الجمهور وزيادة إخضاع الحكومة للمساءلة، وتحث حكومة أفغانستان

على إتمام عملية تعيين أعضاء اللجنة دون تأخير وعلى نحو شفاف، وترحب بقرار الحكومة أن تتحمل المسؤولية بالكامل عن تمويل الأنشطة الأساسية للجنة، وتحث الحكومة على تنفيذ هذا القرار، وتحث اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني الأفغاني، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٥٤ - **تشير** إلى قرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وإلى تقرير منتصف السنة الذي أعدته البعثة في تموز/يوليه ٢٠١٢ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح[١١]، وتعرب عن قلقها البالغ من ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، ومن أثر ذلك في المجتمعات المحلية، وتلاحظ أن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير الشرعية لا تزال تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر بين المدنيين، وتكرر نداءها لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل كفالة حماية المدنيين، وتدعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات المناسبة في هذا الصدد وإلى التقيد التام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٥٥ - **تكرر** تأكيد أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية على صعيد النهوض بحقوق المرأة المنصوص عليها في الدستور الأفغاني، وتكرر في هذا السياق أيضا تأكيد أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وتشير إلى قرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛

٥٦ - **تشيد** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع البرامج، بما فيها البرامج الوطنية ذات الأولوية، ومن أجل حماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتعزيزها على النحو الذي تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٢] والدستور الأفغاني وتنفيذها لخطة العمل الوطنية للمرأة، وتكرر تأكيد أن مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى

---

(١١) ''أفغانستان: تقرير منتصف السنة ٢٠١٢: حماية المدنيين في النزاع المسلح''، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كابل، تموز/يوليه ٢٠١١.

(١٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378.

قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان والمساواة أمام القانون والمساواة في الحصول على المشورة القانونية دون تمييز من أي نوع لا تزال مهمة، وتؤكد ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن المسائل الجنسانية وفقا لالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي؛

٥٧ - **تدين بشدة** حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وتشدد على أهمية مكافحة إفلات الجناة من العقاب في هذه الحوادث، ولا سيما الحوادث التي تتعرض لها النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، حيثما وقعت في أفغانستان، بما في ذلك القتل والتشويه و ''القتل بدافع الشرف'' في أجزاء معينة من البلد؛

٥٨ - **تكرر الإعراب عن تقديرها** للصندوق الخاص للقضاء على العنف ضد المرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ولصندوق الاستجابة العاجلة التابع لها الذي يواصل التصدي للعنف ضد النساء وضد أنصار حقوق المرأة في أفغانستان، وتؤكد ضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساهمات المالية لهذين الصندوقين؛

٥٩ - **ترحب** بما تحققه حكومة أفغانستان من إنجازات وما تبذله من جهود في سبيل مكافحة التمييز، وتحث الحكومة على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، ولا سيما المرأة، بصورة فعالة في وضع برامج الإغاثة والإصلاح والإنعاش والتعمير وتنفيذها وفي البرامج الوطنية ذات الأولوية، وعلى تتبع التقدم المحرز في إدماج المرأة التام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتبعا دقيقا، وتؤكد ضرورة مواصلة إحراز التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وفي مجال تمكين المرأة في الحياة السياسية في أفغانستان وفي الإدارة العامة، بما في ذلك في مراكز القيادة وعلى الصعيد دون الوطني، وتؤكد أيضا ضرورة تسهيل إتاحة فرص العمل للمرأة وضمان محو الأمية والتدريب للمرأة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٦٠ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وتذكر بضرورة قيام جميع الدول الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل[١٣] وبروتوكوليها الاختياريين[١٤] وقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ١٩٩٨ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح، مع ملاحظتها

(١٣) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٤) المرجع نفسه، المجلدان ٢١٧١ و ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

كذلك تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان[١٥]، واستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن[١٦]؛

٦١ - **تعرب عن قلقها**، في هذا الصدد، إزاء استمرار الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وإزاء ما يجري من قتل وتشويه للأطفال نتيجة للنزاع، وتؤكد أهمية وضع حد لاستخدام الأطفال بما يخالف القانون الدولي، وتعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم ولالتزامها الراسخ بحماية الأطفال، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال للأطفال كما يتجلى ذلك في إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات لحماية حقوق الطفل وتعيين جهة اتصال معنية بحماية الأطفال وتوقيع حكومة أفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على خطة عمل، بما في ذلك مرفقاتها، تتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الأمن الوطنية في أفغانستان، وترحب مع التقدير بعرض الحكومة لتقريرها الوطني عن تنفيذ خطة العمل، الذي تضمن العديد من تدابير حماية الطفل المتخذة في الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك منع تجنيد القصر، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وتدعو إلى تنفيذ أحكام هذه الخطة تنفيذا كاملا بالتعاون مع بعثة المساعدة؛

٦٢ - **تسلم** بالاحتياجات الخاصة للفتيات، وتدين بشدة استمرار الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية والتهديد بالهجوم على هذه المرافق، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات و/أو المستشفيات والأشخاص المتمتعين بالحماية ممن لهم صلة بتلك المرافق في أفغانستان، في انتهاك للقانون الدولي الساري، وتعرب عن بالغ قلقها من ازدياد حالات إغلاق المدارس بسبب الهجمات الإرهابية أو التهديد بشن الهجمات؛

٦٣ - **ترحب** باعتماد حكومة أفغانستان لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وتدعو إلى التنفيذ الشامل لخطة العمل، وترحب بالمبادرات المتخذة لتعديل وإنفاذ تشريعات الاتجار بالبشر استرشادا ببروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[١٧]، وتؤكد أهمية النظر في أن تصبح أفغانستان طرفا في البروتوكول؛

---

(١٥) A/66/782-S/2012/261.

(١٦) S/AC.51/2011/3.

(١٧) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2237, No. 39574.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٦٤ - **تناشد على وجه الاستعجال** جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تقديم كل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والتعليمية والتقنية والمادية والمساعدة من أجل الإنعاش والتعمير والتنمية إلى أفغانستان، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا لأولويات أفغانستان وللوثيقة الاستراتيجية المعنونة ''نحو الاعتماد على الذات: رؤية استراتيجية لعقد التحول'' وما تحتوي عليه من برامج وطنية ذات أولوية، وتذكر في هذا الصدد بالدور الرائد الذي تضطلع به بعثة المساعدة في السعي إلى مواصلة تحسين اتساق الجهود الدولية وتنسيقها؛

٦٥ - **تسلم** بالتطور الكبير والتقدم الملحوظ الذي حققته أفغانستان في ظل الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي بثبات في السنوات الماضية، وتعرب عن تأييدها لقرار مؤتمر بون تنفيذ عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي ستوطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز دولة مستدامة تؤدي كامل مهامها في خدمة شعبها؛

٦٦ - **تسلم أيضا** بالتحديات التي ستجابهها أفغانستان في المراحل المقبلة، وترحب بالتبرعات السخية، التي تجاوز مجموعها ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، والتي تعهد المجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو بتقديمها حتى عام ٢٠١٥، وبالتزام المجتمع الدولي بمواصلة الدعم حتى عام ٢٠١٧ بمستويات العقد الماضي أو بمستويات تقاربها، مجددا بذلك التزامه بدعم التنمية الاقتصادية لأفغانستان في الأجل الطويل على أساس المساءلة المتبادلة، وتعرب في الوقت نفسه عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان، على الرغم من الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٦٧ - **ترحب** باعتماد إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة وآليته للرصد، حيث تؤكد الحكومة الأفغانية التزامها بتعزيز حكم مرتكز إلى حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتقيد بالدستور الأفغاني، وتعتبر الحكم على هذا النحو جزءاً لا يتجزأ من النمو المطرد والتنمية الاقتصادية المستدامة، وترحب بالتزام المجتمع الدولي بتعزيز الكفاءة في تقديم المساعدات الإنمائية عن طريق تكييف المساعدات لتلائم البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية ومن خلال توجيه المساعدات عبر قنوات الميزانية الوطنية لحكومة أفغانستان، كما هو منصوص عليه في إعلان طوكيو؛

٦٨ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي للعمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتقر بضرورة المضي في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرات حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وعلى النهوض بالتنمية؛

٦٩ - **تحث** حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود المبذولة من أجل إصلاح القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل توفير الطاقة ومياه الشرب، باعتبارها شروطا لا بد منها لإحراز التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتثني على الحكومة لما بذلته من جهود حتى الآن لتحقيق الاستدامة المالية، وتشير إلى ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة الالتزام بتوليد الدخل؛

٧٠ - **تعرب عن تقديرها** للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعمير المقاطعات في سياق ما تقوم به من أنشطة داخل المقاطعات دعما للأولويات الوطنية في مجال بناء قدرات المؤسسات المحلية؛

٧١ - **تشجع** المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وعلى القيام، في هذا الصدد، بدراسة إمكانات زيادة التجارة والاستثمارات وتعزيز الشراء المحلي، وتشجع حكومة أفغانستان على مواصلة تهيئة بيئة اقتصادية وإطار قانوني مؤاتيين لاستثمارات القطاع الخاص على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٧٢ - **تشدد** في هذا الصدد على أهمية تعزيز شبكات النقل المحلية والإقليمية الكفيلة بتسهيل الربط بين المناطق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي، ولا سيما إنجاز وصيانة السكك الحديدية والطرق البرية المحلية، وإقامة مشاريع إقليمية للمساعدة على زيادة الربط بين المناطق، وتعزيز القدرات في مجال الطيران المدني الدولي؛

٧٣ - **تشجع بقوة** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توسيع نطاق التعاون الزراعي مع أفغانستان، ضمن الإطار الوطني للتنمية الزراعية وبما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان والبرنامج الوطني ذي الأولوية المتعلق بالموضوع، بهدف المساعدة على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل المجتمعات، بما فيها المجتمعات الريفية؛

٧٤ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساسا لتحقيق مزيد من الإنجازات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، من تلك المرافق استفادة تامة وعلى قدم المساواة، وتعيد كذلك تأكيد ضرورة توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٧٥ - **تشيد** بجهود الإغاثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والجهات المانحة، لكنها لا تزال يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتؤكد أن الحاجة إلى المساعدة الغذائية لا تزال قائمة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للمشردين داخليا، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي في هذا الصدد، وإلى التعجيل بتلبية الاحتياجات الإنمائية العاجلة الواردة في النداء الموحد من أجل أفغانستان لعام ٢٠١٢ قبل حلول فصل الشتاء؛

٧٦ - **تسلم** بأن تخلف النمو وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٧٧ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، في الوقت الذي تسلم فيه بالعبء الضخم الذي تحملته حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه السخي بهدف تيسير عودة اللاجئين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بصورة طوعية آمنة مستدامة تحفظ فيها كرامتهم؛

٧٨ - **ترحب** بالمؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للدول المضيفة، الذي عُقد في جنيف في ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وبالبيان المشترك الصادر عن المؤتمر والهادف إلى جعل العودة أكثر قابلية للاستدامة وإلى استمرار تقديم الدعم للبلدان المضيفة؛

٧٩ - **تكرر** للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين وبمبدأ حق العودة الطوعية وبالحق في

التماس اللجوء وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إليهم وصولا كاملا آمنا دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم، وتهيب بالبلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

٨٠ - **ترحب** باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا طوعا وبصورة آمنة ومستدامة تحفظ فيها كرامتهم، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مؤاتية بعد للعودة الآمنة والمستدامة إلى بعض الأماكن التي خرجوا منها؛

٨١ - **تحث** حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للعودة المستدامة عن طريق مواصلة تعزيز قدرتها الاستيعابية بهدف تأهيل من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم بصورة كاملة؛

٨٢ - **تلاحظ** في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة والاتفاقات الثلاثية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

التعاون الإقليمي

٨٣ - **تؤكد** الدور البالغ الأهمية للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتشجع على زيادة تحسين العلاقات بين أفغانستان ودول الجوار والنهوض بالتعاون بينها، وتدعو جهات عدة، بما فيها المنظمات الإقليمية، إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد؛

٨٤ - **تثني** على الأطراف الموقعة على إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[١٨] لمواصلتها بذل الجهود من أجل الوفاء بما عليها من التزامات بموجب الإعلان، وتهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها، وترحب بتأكيد بيان مؤتمر كابل للمبادئ الواردة في الإعلان؛

(١٨) S/2002/1416، المرفق.

٨٥ - **ترحب** بمواصلة حكومات أفغانستان وشركائها من دول الجوار بذل الجهود لتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها وتشجع هذه الجهود، وتتطلع، حسب الاقتضاء، إلى زيادة التعاون بين أفغانستان وجميع دول الجوار وشركائها على الصعيد الإقليمي والمنظمات الإقليمية في محاربة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية والجماعات المسلحة غير الشرعية وفي تعزيز السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٨٦ - **ترحب** في هذا الصدد بقيام حكومة أفغانستان وشركائها من دول الجوار وعلى الصعيد الإقليمي والمنظمات الدولية بتكثيف الجهود من أجل توطيد الثقة والتعاون فيما بينها وبمبادرات التعاون التي اتخذتها في الآونة الأخيرة البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية؛

٨٧ - **ترحب أيضا** بعقد مؤتمر الأمن والتعاون في قلب آسيا وتشجع أفغانستان وشركاءها على الصعيد الإقليمي على السعي على نحو حثيث إلى تنفيذ تدابير لبناء الثقة، وترحب بالجهود التي بُذلت مؤخرا لوضع مزيد من تدابير بناء الثقة في مجالات إدارة الكوارث، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة المخدرات، والغرف التجارية، وفرص التجارة، والبنى التحتية الإقليمية، والتعليم، ضمن الإطار المحدد في عملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان[٤] التي اعتُمدت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وعُزِّزت في مؤتمر قلب آسيا الوزاري الذي عُقد على سبيل المتابعة في كابل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث وُضع إطار للتشاور بشأن تدابير بناء الثقة في المنطقة، وترحب كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة، وكذلك في مناقشة خطط العمل المتصلة بتدابير بناء الثقة، كما عُرضت في اجتماعات كبار المسؤولين التي عُقد آخرها في أنقرة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وتلاحظ أن أن القصد من عملية إسطنبول هو أن تكمل الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية بالفعل وأن تتعاون معها، لا أن تكون بديلا عنها، وبالأخص فيما يتعلق بأفغانستان؛

٨٨ - **تعرب عن تقديرها** لكافة الجهود المبذولة لزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان ودول الجوار على الصعيد الإقليمي والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، وتسلم، في جملة أمور، بالدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان، ومؤتمر قمة دلهي للاستثمار المعني بأفغانستان الذي عُقد في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وتوصياته الداعية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاع الخاص وإقامة الشراكات في أفغانستان، ومنظمة التعاون الاقتصادي ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة

شنغهاي للتعاون والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق التنمية في أفغانستان؛

٨٩ - **ترحب** بقرار الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون منح أفغانستان مركز المراقب؛

٩٠ - **ترحب** بالجهود المبذولة لتعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي وتحث على بذل المزيد من هذه الجهود، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر على الصعيد الإقليمي، بسبل منها إتمام الاتفاقات الإقليمية والثنائية للتجارة العابرة، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتسهيل أسفار رجال الأعمال بهدف توسيع التجارة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنى التحتية، بما في ذلك الربط بين الأماكن بواسطة البنى التحتية، وإمدادات الطاقة، والنقل، والإدارة المتكاملة للحدود، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وإيجاد فرص العمل في أفغانستان، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها جسرا بريا في آسيا؛

٩١ - **تشجع** مجموعة البلدان الثمانية على مواصلة تشجيع التعاون بين أفغانستان ودول الجوار ودعمه من خلال التشاور والاتفاق بشأن أمور منها تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات من قبيل الربط بين الأماكن بواسطة البنى التحتية، وإدارة الحدود، والتنمية الاقتصادية؛

مكافحة المخدرات

٩٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علما بالتقرير المعنون الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١١ الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتكرر الإعراب عن بالغ قلقها من زيادة زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساسا في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والمجرمين، واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، ضرورة أن تبذل الحكومة المزيد من الجهود المنسقة والحازمة لمحاربة هذا البلاء، بدعم من الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي وقوة المساعدة، في حدود المسؤوليات المعهود بها إلى كل منها؛

٩٣ - **تشدد** على أهمية اتباع نهج شامل ومتوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان يتعين، لضمان فعاليته، إدماجه في السياق الأوسع نطاقا للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٩٤ - **تؤكد أيضا** في هذا الصدد أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية بالغة في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان، وأن الاستراتيجيات المستدامة تتطلب التعاون على الصعيد الدولي، وتحث حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل رزق مستدامة في قطاع الإنتاج النظامي وفي غيره من القطاعات، وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي إدخال تحسينات نوعية ملموسة في حياة الناس وصحتهم وأمنهم، ولا سيما في المناطق الريفية؛

٩٥ - **تلاحظ مع بالغ القلق** الترابط القوي القائم بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات الإجرامية التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك القراران ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٩٦ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد مواصلة تكثيف جهودها للحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في استدامة القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات في أفغانستان؛

٩٧ - **تؤكد** ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات في أفغانستان، ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٩٨ - **تؤيد** مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الأفغانية المصدر وبالسلائف المرسلة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها لتعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، وتشدد على أهمية تقديم المساعدة التقنية والدعم لأكثر دول العبور تضررا لدعم قدراتها في هذا الصدد؛

٩٩ - **تحث** حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مراعاة مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية وعلى كفالة أن تشكل مكافحة

المخدرات جزءا أساسيا من النهج الشامل وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقا للخطة المتوازنة الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية المحدثة لمكافحة المخدرات؛

١٠٠ - **تثني** على حكومة أفغانستان لما تبذله من جهود في هذا الصدد ومن جهود من أجل تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وتنفيذها، بما في ذلك خطة التنفيذ المحددة الأولويات والمعايير، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، وبخاصة لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق اتخاذ مزيد من الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وعن طريق اتخاذ مبادرات مثل مبادرة ذوي الأداء الجيد التي وضعت من أجل تقديم حوافز لحكام المقاطعات للتقليل من زراعة المخدرات في مقاطعاتهم، وتشجع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات لوضع خطط تنفيذ مفصلة لمكافحة المخدرات؛

١٠١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، بطرق عدة منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية من أجل إيجاد سبل رزق بديلة للمزارعين والحد من الطلب وإتلاف المحاصيل غير المشروعة وزيادة الوعي العام وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرر دعوتها المجتمع الدولي إلى تمويل مكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

١٠٢ - **تذكر** بضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان في ما تبذله من جهود مطردة للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتسلم بالخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع على السلام الدولي والاستقرار في المنطقة وخارجها، وتسلم أيضا بالتقدم الذي أحرزته المبادرات في هذا الصدد في إطار مبادرة ميثاق باريس التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، وتؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ هذه المبادرات، وترحب باعتماد إعلان فيينا في المؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر، الذي عُقد في فيينا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ في سياق مواصلة عملية ”باريس - موسكو“، باعتباره من أهم الأطر في مجال مكافحة المواد الأفيونية، وتشدد على أهمية التنفيذ الفعال لإعلان فيينا من جانب البلدان الشريكة، وذلك بالتشاور مع حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع حكومة أفغانستان على بذل مزيد

مـن الجهـود المتواصـلة في هـذا الـصدد، وترحـب بـاعتزام الحكومـة تعزيـز التعـاون الـدولي والإقليمي في هذا الصدد، وترحب أيضا بالتقدم المحرز في عملية قلب آسيا في هذا الصدد؛

١٠٣ - **تحيي ذكرى** كل الذين جادوا بأرواحهم في الحرب ضد تجار المخدرات، ولا سيما أفراد قوات الأمن في أفغانستان ودول الجوار؛

١٠٤ - **ترحب** بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون في إدارة الحدود بين أفغانستان ودول الجوار لكفالة اتخاذ تدابير شاملة في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون، وبخاصة من خلال الترتيبات الثنائية، والمبادرات التي اتخذتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة شنغهاي للتعاون والمجموعة الرباعية لمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى وجهات أخرى، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مراقبة الحدود مع الشركاء المعنيين؛

١٠٥ - **تؤكد** أهمية أن تزيد الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة وقوة المساعدة في إطار المسؤوليات المسندة إليها، الدعم التعاوني الفعال للجهود المتواصلة التي تقودها أفغانستان من أجل التصدي للخطر الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع البلدان المعنية على مواصلة المشاركة في ذلك؛

١٠٦ - **تنوه** بالأنشطة التي تضطلع بها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان على الصعيد الإقليمي في إطار مبادرتها الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات؛

١٠٧ - **تؤكد** ضرورة بذل جهود إقليمية منسقة لمكافحة مشكلة المخدرات، وترحب في هذا الصدد بالمؤتمر الوزاري الإقليمي لمكافحة المخدرات الذي عقد في إسلام أباد في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات؛

التنسيق

١٠٨ - **تعرب عن تقديرها** للبعثة لما أنجزته من عمل وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ٢٠٤١ (٢٠١٢)، وتؤكد أن الدور التنسيقي المحوري والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز اتساق المشاركة الدولية لا يزال يتسم بالأهمية؛

١٠٩ - **ترحب** بما لبعثة المساعدة من وجود آخذ في التطور في أفغانستان، مما يضمن قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بدورها الأساسي في التنسيق والدعم، وفقا لما تطلبه حكومة أفغانستان، وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية؛

١١٠ - **تؤكد** ضرورة تزويد البعثة بما يكفي من الموارد وأن توفر لها السلطات الأفغانية الحماية الكافية، بدعم دولي حسب الاقتضاء، لكي يتسنى لها الوفاء بولايتها؛

١١١ - **تسلم** بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وتؤكد أن دور المجلس يتمثل في دعم أفغانستان، بطرق منها رصد عملية كابل ودعمها، وتنسيق البرامج الدولية للمساعدة والتنمية، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع قيام مشاركة دولية أكثر اتساقا؛

١١٢ - **تعرب عن تقديرها** لالتزام المجتمع الدولي المتواصل والطويل الأمد بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية هذا الالتزام، وتذكر بالدعم الدولي الإضافي كما تم التعهد به، وترحب في هذا الصدد بالقرارات المتخذة في مؤتمر طوكيو؛

١١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ''الحالة في أفغانستان''.